

قراءة في أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية

Areading in the methods of unifying international trade law

هيبية نجود، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، noudjoud65@yahoo.f، الجزائر

تاريخ قبول المقال: 2021/12/14

تاريخ إرسال المقال: 2021/03/08

الملخص:

إن عدم توحيد قواعد واحكام قانون التجارة الدولية يؤدي إلى اختلاف ظاهر عند التعامل به؛ هذا ما يستدعي اللجوء من جديد إلى التعامل بمنهج تنازع القوانين، وهذا ما يتناقض مع الهدف الرئيسي لوجود قانون التجارة الدولية؛ وهو تطبيق قواعد وأحكام موحدة على مختلف المعاملات التجارية الدولية بشكل مباشر دون أي تنازع. وأمام تعدد أساليب وطرق توحيد القانون بصفة عامة فإنه من الضروري اختيار أسلوب فعال ومناسب لضمان توحيد قواعد قانون التجارة الدولية دون أي تضيق للوقت والجهد في طرق وأساليب غير فعالة؛ لذا لا بد من تقييم هذه الأساليب لمعرفة أفضلها وأنسبها لتحقيق التوحيد المنشود.

الكلمات المفتاحية: توحيد القانون، أساليب التوحيد، قواعد قانون التجارة الدولية.

Abstract:

The failure to unify the rules and regulations of international trade law leads to an apparent difference when dealing with it. This calls for recourse to the conflict of laws approach, and this is in contradiction with the main objective of the existence of international trade law. It is the application of uniform rules and regulations on various international commercial transactions directly without any conflict. In front of the diversity of methods and means of unifying the law in general, it is necessary to choose an effective and appropriate method to ensure the unification of the rules of international trade law without any waste of time and effort in ineffective methods and means. Therefore, it is imperative to evaluate these methods to find out the best and most appropriate ones to achieve the desired uniformity.

Key words: law unification, methods of unification, rules of international trade law.

المقدمة

اختلاف الأنظمة القانونية للمتعاملين بالتجارة الدولية خلق الكثير من العراقيل امام حسن سيرها وتنظيمها، خاصة مع ما تعرفه من تطور مستمر. هذا التطور أدى إلى ظهور عقود تجارية دولية جديدة في كل أنحاء العالم تحتاج للدقة والسرعة في التعامل بسبب اهتمامها بمواضيع جديدة تحتاج الى قيم مالية معتبرة.

واخضاع مثل هذه العقود والتعاملات التجارية الدولية إلى منهج تنازع القوانين السائد سابقا أثبت عدم فعاليته بسبب تعقيدته وعدم تلبيته لكل المسائل التي تثيرها التجارة الدولية، هذا ما عزز موقف المنادين بقانون التجارة الدولية والمناصرين له باعتباره القانون الأمثل لتنظيمها بمختلف عقودها. لكن ما يرافق هذا القانون من كثرة الآراء والنظريات بالإضافة لعدم تدوين أحكامه وقواعده وعدم حصر مصادره؛ جعل الكثير يتخوفون من التعامل به مع شعورهم بالشك وعدم اليقين لكثرة وتنوع احكام ومع اختلاف التعامل بها. لذا ظهرت بعض المحاولات الدولية لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية بوسائل مختلفة ومتنوعة منها ما يعرف بالأساليب والطرق الدولية الحكومية وأساليب أخرى غير حكومية.

وترمي كل هذه الأساليب لتحقيق توحيد حقيقي لقواعد قانون التجارة الدولية والذي أصبح يشكل مسعى دولي ينشده الجميع والذي لم يتحقق لغاية الساعة، وأمام تعدد واختلاف هذه الطرق فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تقييم هذه الأساليب لتبيين الأسلوب الأفضل منها لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية وترك باقي الأساليب التي تعتبر تبديدا للجهود الدولية ومضيعة للوقت، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن أكثر أساليب توحيد القانون فعالية الذي يمكنه تحقيق التوحيد المنشود لقواعد وأحكام قانون التجارة الدولية؟

وللإجابة عن هذا الإشكال اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التعريف بمختلف أساليب توحيد القانون وسنحاول التطرق من خلال بحثنا هذا إلى:

المبحث الأول: ضرورة توحيد قواعد وأحكام قانون التجارة الدولية:

أثبتت التشريعات الوطنية عدم ملاءمتها لتنظيم التجارة الدولية باعتبار أن المتعاملين بها تختلف أنظمتهم القانونية؛ هذا ما أدى إلى المناداة لإخضاع مختلف المعاملات التجارية الدولية إلى قانون التجارة الدولية الذي يعتبر من أحدث القوانين كما يتميز بتعدد وتنوع قواعده وأحكامه وعدم توحيدها.

المطلب الأول: ظهور فكرة توحيد قانون التجارة الدولية:

يستقي قانون التجارة الدولية قواعده وأحكامه من مصادر مختلفة منها الوطنية والاتفاقية والدولية والعرفية... الخ وهذا يجعله متعدد المصادر ومتنوع الأحكام الشيء الذي يؤدي إلى صعوبة التعامل به، إذ يتطلب الأمر معرفة جيدة بكل هذه المصادر لاختيار أفضلها وأنسبها لتنظيم العقد التجاري الدولي. وبسبب حداثة قانون التجارة الدولية مع تطور المعاملات التجارية الدولية وظهور عقود تجارية حديثة أصبح من الضروري توحيد قواعده وأحكامه بشكل يلاءم هذا التطور ويساهم في تنظيم وسير التجارة الدولية ويقضي على كل العراقيل التي تواجه التجارة الدولية.

أولاً: مفهوم توحيد القانون بصفة عامة:

عملية توحيد القواعد القانونية تعود إلى سنوات عديدة، ففي سنة 1900 انعقد المؤتمر الدولي للقانون المقارن في باريس والذي يعتبر مولد لعلم جديد هو علم القانون المقارن، وقد تحمس بعض الفقهاء لهذا العلم الجديد منذ مولده حتى سنة 1920 أو سنة 1925، واعتبروا أن مضمونه أو غايته الكشف عن القانون التشريعي المشترك لمجموعة كبيرة من الشرائع المتقاربة، فالقوانين الوضعية تصبح المادة الأولية التي يبحث فيها القانون المقارن لكي يستخلص منها كيان نظام قانوني متكامل يعتبر نموذجاً لقانون مشترك للإنسانية المتحضرة تقتدي به كل التشريعات الوطنية، وبهذا يمكن أن نصل في النهاية إلى توحيد القوانين بين بلاد العالم المتحضرة¹.

إذن فتوحيد القانون يقوم على وضع قواعد قانونية مشتركة ومناسبة للعلاقات التي تتخطى الحدود، أو التي ينتمي أطرافها إلى أنظمة قانونية مختلفة أي بين الدول. ولكن التوحيد لا يكون مقبولا إلا إذا أخذ في اعتباره القواعد المعمول بها في مختلف الدول وسعى إلى التقريب بينها والعثور على الحلول المتوسطة التي وإن كانت لا ترضي كل دولة رضاء كاملاً فإنها لا تتطلب منها تضحية شاملة بتشريعاتها الوطني².

ثانياً: توحيد قانون التجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية أهم وسائل التنمية الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول، وبسبب كل التطورات التي عرفها العالم خاصة وسائل النقل والاتصال؛ أدرك المجتمع الدولي ضرورة توحيد قواعد وأحكام قانون

¹ حبيب ثروت، دراسات في قانون التجارة الدولية مع الاهتمام بالبيع الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص193.

² محسن شفيق، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، القاهرة، ص8.

التجارة الدولية من خلال وضع قواعد قانونية موحدة يمكنها ضمان تنظيم التجارة الدولية بكل عقودها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وركز جهوده في شكل محاولات تمثلت في شكل اتفاقيات ومعاهدات دولية ثنائية وجماعية لتتوقف بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية¹.

وبعد الحرب العالمية الثانية استمرت الجهود الدولية لتحقيق توحيد قانون التجارة الدولية خاصة مع ظهور المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة الدولية وعلى رأسها غرفة التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، وتمثلت أولى محاولات توحيد قانون التجارة الدولية في المناداة إلى وضع اتفاقيات دولية تهتم بعقود التجارة الدولية خاصة البيع الدولي، لتتوالى بعدها محاولات أخرى كاللجوء إلى العقود النموذجية والشروط العامة ومحاولة جمع العادات والاعراف التجارية.

المطلب الثاني: أساليب توحيد قانون التجارة الدولية وانعكاسها على عقود التجارة الدولية:

أمام تعدد وتنوع قواعد وأحكام قانون التجارة الدولية مع خضوع عقودها لمبدأ سلطان الإرادة أصبح من الضروري توحيد قواعد قانون التجارة الدولية للوصول إلى قانون يمكن تطبيقه على كل عقود التجارة الدولية بشكل مباشر دون اللجوء إلى مناهج التنازع التي تستخدم لتنظيم العلاقات ذات العنصر الأجنبي والتي أثبتت عدم ملاءمتها لمثل هذا النوع من العقود، لذا ظهرت العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي تسعى لتحقيق التوحيد المنشود لقانون التجارة الدولية.

أولاً: أساليب توحيد قانون التجارة الدولية:

من أجل تحقيق التوحيد المنشود لقواعد قانون التجارة الدولية ظهرت عدة أساليب وطرق نرى أنه يمكن أن نصنفها إلى صنفين هما:

- التوحيد بالأسلوب ذو الطابع الحكومي.

- التوحيد بالأسلوب ذو الطابع غير الحكومي.

1- توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بالاعتماد على الأسلوب ذو الطابع الحكومي:

هناك أساليب وطرق تسعى لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية من خلال الجهود والمحاولات ذات الطبيعة أو الصفة الحكومية، بسبب صدورها من مؤسسات وهيئات ولجان حكومية تهتم بكل ما يتعلق بمسائل التجارة الدولية ومن أبرز هذه المحاولات:

¹ محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص12.

أ- توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق إبرام الاتفاقيات الدولية:

يعتمد هذا الأسلوب في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية على إبرام مختلف الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية الخاصة بالتجارة الدولية، فالاتفاقيات هي أداة اتفاق لمجالات التجارة الدولية وهي بذلك تعتبر قانون سواء كانت تهدف إلى الاتفاق على تشريع واحد في موضوع معين من موضوعات القانون التجاري الدولي يسري داخل كل دولة موقعة عليها ويحل محل تشريعها الداخلي، وهي اتفاقيات تسعى إلى توحيد القوانين الداخلية في الموضوع المحدد كاتفاقية الاونسيترال الخاصة بالتجارة الإلكترونية، أو كانت تهدف للاتفاق على قواعد تحل تنازع القوانين عن طريق تبين القانون الواجب التطبيق على مسألة ما¹، فبعض الاتفاقيات تبرم بين الدول بغرض التنسيق بين التشريعات الوطنية التي تنظم علاقة من علاقات القانون الخاص، حيث تهدف لإنهاء التباين بين التشريعات الوطنية عن طريق وضع قواعد موحدة تنظم علاقة ما من علاقات القانون الخاص لتحل محل القوانين الوطنية المتباينة فينقضي النزاع فيما بينها². ومن أهم الاتفاقيات التي حاولت تحقيق نوع من التوحيد لقواعد قانون التجارة في أحد أهم مجالاته وهو البيع الدولي للبضائع نجد اتفاقية فينا المؤرخة في 11 أبريل 1980.

ب- توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري:

اقترحت حكومة المجر في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العشرين فكرة توجيه جهود الأمم المتحدة نحو توحيد احكام قانون التجارة الدولية، وبعد أن ناقشت الجمعية العامة هذا الاقتراح، قامت الأمانة العامة بإعداد تقرير قدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين، وبعد مناقشة الموضوع اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 2205 لإنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) للعمل على تطوير وتنسيق احكام قانون التجارة الدولية³.

وقد ساهمت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري UNCITRAL بالعديد من الأعمال الخاصة بالتجارة الدولية نذكر منها اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع في فينا سنة 1980، اتفاقية

¹ زبيدة عبد الهادي، القواعد المادية لمنازعات عقود قانون التجارة الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية، جامعة الأمير سلطان الاهلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 11.

² محمود فياض، المرجع السابق، ص 37.

³ محمد نصر محمد، الوافي في عقود التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الراجعية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 14.

الأمم المتحدة للنقل البحري في هامبورج 1978، القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في يونيو 1985.

ج- توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص:

أصدر المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ¹unidroit مبادئ تعرف بمبادئ اليندروا (unidroit) في عدة نسخ الأولى سنة 1964، والثانية سنة 2004، والثالثة سنة 2010 وهي مبادئ خاصة بالعقود التجارية الدولية، يشرف على إصدار هذه المبادئ مجموعة من أحسن الأساتذة والخبراء الممثلين للأنظمة القانونية الأساسية في العالم بما في ذلك عدة مراقبين يمثلون بعض المنظمات الدولية كلجنة الأمم المتحدة لتوحيد القانون التجاري الدولي، والمؤسسات الهامة كجمعية المحامين الدولية، ومعهد القانون الأمريكي، ونقابة محامي نيويورك، والمجموعات البحثية ومراكز التحكيم ².

وقد اختار هذا المعهد العمل على توحيد القواعد الخاصة بالتجارة الدولية في شكل مبادئ، مبتعدا عن الوسائل الأخرى للتوحيد والمتمثلة في الاتفاقيات والقوانين النموذجية، وذلك لأنه يرى أن هذه الوسائل لا تحقق التوحيد المنشود، فالاتفاقيات الدولية لا تصادق عليها بعض الدول إلا بعد التحفظ على تطبيق بعض نصوصها، وأما القوانين النموذجية فهي بطبيعتها تسمح للدول بإجراء بعض التعديلات عليها حتى تكون متماشية مع احتياجاتها ومصالحها، فأختار المعهد أن تطبق على عقود التجارة الدولية مبادئ تستند إلى قوة هذه المبادئ الإقناعية ولتقبلها اختياريا من قبل الضالعين في التجارة الدولية ³. والمعهد بعد إصداره لأي نسخة فإنه يعمل على مراجعتها لإضافة أي تعديلات ضرورية وهذا من خلال استماعه لكل التعليقات والآراء والتحفظات التي تصدر حول هذه المبادئ، مع أخذه بعين الاعتبار بكل الاقتراحات حول المواضيع التي لم يتطرق لها، وهذا ليأخذها بعين الاعتبار في النسخ المقبلة وهذا بهدف مسايرة كل

¹ تأسس المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص والمعروف بمعهد روما سنة 1926 بمبادرة الحكومة الإيطالية وتحت رعاية عصبة الأمم المتحدة، ليعمل على تعديل قانونه الأساسي بعد الحرب العالمية الثانية وعدل مرة أخرى سنة 1963 ويعتبر منظمة حكومية مستقلة، شارك في إعداد الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي الخاص والتجارة الدولية، كاتفاقية لاهاي الخاصة بالبيع الدولي للمنقولات المادية سنة 1964 واتفاقية جنيف الخاصة بالقانون الموحد للكمبيالة لسنة 1930.

² مجموعة من الأساتذة العرب، شرح مبادئ اليندروا لعقود التجارة الدولية 2010، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2017، ص 16-17.

³ المرجع نفسه، ص 22-23.

التطورات الحاصلة في عقود التجارة الدولية، إن تداول هذه المبادئ من قبل الممارسين للتجارة الدولية في كل العالم سيساهم في التعريف بها أكثر خاصة إذا لبت كل متطلباتهم التجارية الدولية، وهذا ما سيساعد بشكل جد فعال في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، ولكن يبقى هذا مرهونا بمدى انتشار هذه المبادئ ومدى إقبال المتعاملين بالتجارة الدولية عليها.

2 - توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بالاعتماد على الأسلوب ذو الطابع غير الحكومي:

هذا الأسلوب لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية يختلف عن سابقه في اعتماده على منظمات وهيئات ومؤسسات غير حكومية تهتم بكل ما يتعلق بالتجارة الدولية بمختلف عقودها ويتمثل في:

أ - توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق أعمال المنظمات الدولية:

المنظمات الدولية هيئات تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها بواسطة أجهزة دائمة خاصة بها¹، وهذه المنظمات قد تكون حكومية إذا ضمت ممثلي حكومات بعض الدول، وغير حكومية إذا لم تضم ممثلي أي حكومات، ومن المنظمات غير الحكومية من تساهم في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية وأهمها:

أ - 1/ غرفة التجارة الدولية (CCI):

منذ تأسيسها عملت غرفة التجارة الدولية² على إصدار الكثير من الأعمال التي تساهم في توحيد التعامل في مختلف مجالات التجارة الدولية حيث كانت تهدف إلى السماح للمتعاملين الاقتصاديين المتواجدين في مناطق جغرافية متباعدة التحدث بلغة واحدة والتغلب على التناقضات التنظيمية والتنازعات السيادية³، وقد أصدرت غرفة التجارة أعمال هامة كان لها تأثير كبير وفعال في تسيير التجارة الدولية، أبرزها القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، وكانت أول صيغة سنة 1933، والتي شكلت

¹ نقلا عن سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العامة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 42.

² غرفة التجارة الدولية تأسست سنة 1919.

³ Jawad kerdoud, le commerce international cas du Maroc, société d'édition et de diffusion al madariss, Casablanca, Maroc, p 20 (le but étant de permettre aux opérateurs économiques géographiquement éloignés, de parler le même langage, et de surmonter les discordances de réglementations et les conflits de souveraineté).

منحى جديد للتعامل بهذا الائتمان والذي تبنته كل التشريعات، كما قامت كذلك بتوحيد مختلف مصطلحات التجارة الدولية وهذا للقضاء على الاختلاف في مفهوم التعبيرات المتداولة حيث عملت منذ 1923 على إعطائها مدلولاً واضحاً ومقبولاً عالمياً، وانتهت في عام 1935 إلى إقرار أول مدونة تضم قواعد تفسير موحدة لأحد عشر تعبيراً تجارياً أطلق عليها اسم انكوترمز 1936 (incoterms 1936)¹، وتعتبر هذه القواعد الموحدة لتفسير مصطلحات التجارة الدولية طفرة ساهمت كثيراً في تسهيل وتوحيد التعامل في مجال التعاقد التجاري الدولي، وتعمل غرفة التجارة الدولية على تحيينها بين فترة وأخرى وفقاً للتطور المستمر للتجارة الدولية، وهذا الإنجاز يعتبر مساهمة حقيقية في تحقيق توحيد قواعد قانون التجارة الدولية.

أ- 2/ اللجنة البحرية الدولية (IMC):

هذه اللجنة البحرية تأسست سنة 1896، وتهتم بكل ما يخص المجال البحري والقانون البحري، وارتباط التجارة الدولية وعقودها بالنشاطات البحرية جعلها تساهم في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية من خلال مشاركتها في إعداد العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية والتي لها علاقة بالنشاط البحري مثل اتفاقية بروكسيل لسنة 1922.

أ- 3/ مركز التجارة الدولية:

تم إنشاء المركز في 1964 اثر قرار للدول المشاركة في مفاوضات الجات، وفي عام 1968 قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مشاركة الجات في رعاية المركز، والذي يعتبر أداة التعاون التقني بين كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمظاهر تشغيل و توجيه الاستثمارات بهدف تطوير التجارة العالمية، وفي عام 1973 تم اعتبار المركز الجهاز المسؤول داخل منظومة الأمم المتحدة عن التعاون التقني لتطوير التجارة، ومن خلال هذه المسؤولية يعمل المركز مع كل من الدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد

¹ حبيب ثروت، المرجع السابق ص52.

الرأسمالي، من أجل وضع برامج فعالة لتنشيط التجارة وذلك بالتوازي مع نشأة منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات¹، وهذا ما سيساعد بشكل غير مباشر في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية.

ب - توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق العقود النموذجية والشروط العامة:

وضعت العقود النموذجية لتسهيل عملية التعاقد، وهي عقود تعد مسبقا وفق نماذج معينة من قبل هيئات أو جمعيات مهنية متخصصة بمجالات محددة، هذه العقود النموذجية أو النمطية لا تصاغ بطريقة عشوائية فهي تعد بشكل مدروس، حيث يمكن إعدادها بعدة طرق أبرزها المنهج التجميعي بغية كشف المضامين والأسس المشتركة لعدة نظم، وإيجاد نقاط التقاء وصولا لعقد نموذجي موحد تشارك في صياغته أغلب النظم القانونية التي سوف تتعامل به²، ويتم التعاقد من خلال تعبئة البيانات الموجودة والتي تخص المتعاقدين وموضوع التعاقد، وتختلف هذه العقود باختلاف مجالها، وأحسن مثال عليها العقود التي أعدتها جمعية لندن لتجارة الحبوب.

أما الشروط العامة فهي شروط يتفق عليها التجار الدوليون ويقومون بإدراجها ضمن عقودهم التجارية الدولية، وهذه الشروط لا تعمم على كل العقود ولا يأخذ بها إلا إذا اتفق أو أشار لها المتعاقدون، فلهم كل الحرية في التعامل أو عدم التعامل بها. وتداول هذه العقود النموذجية وهذه الشروط العامة بين تجار مجال ما في كل بقاع العالم بنفس الشكل الذي وردت عليه يوحد التعاقد بين كل تجار هذا المجال، هذا ما يساهم بشكل كبير في توحيد القواعد المطبقة عند التعاقد وبالتالي توحيد قواعد قانون التجارة الدولية.

ج - توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق جمع العادات والأعراف التجارية:

يمكن أن يتم توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بجمع الأعراف والعادات التجارية الدولية الموجودة في الأسواق والمناطق التجارية المنتشرة في كل أرجاء العالم، والتي تخص مجالات تجارية دولية كثيرة مع العمل على مقارنتها وأخذ الأفضل والأنسب منها مثلما حدث مع غرفة التجارة الدولية، حيث وحدت

¹ نقلا عن عدنان بن صالح العمر، حسين صالح عمارين، الأصول القانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 38.

² محمد أحمد إبراهيم محمود، دور قضاء التحكيم التجاري الدولي في خلق قواعد قانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 46.

الأعراف الخاصة بتمويل البيوع الدولية بأسلوب الاعتماد المستندي وأخذت معظم الدول بهذه الأعراف وقننتها كقواعد قانونية في تشريعاتها الداخلية¹، هذا ما يساعد على توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بشكل فعال لأن هذه العادات ولأعراف التجارية وليدة مجتمع التجار والأسواق التجارية وتتناسب مع كل متطلبات التجارة الدولية.

د - توحيد قواعد قانون التجارة الدولية عن طريق توحيد تفسير النصوص:

يشكل تفسير مختلف النصوص خاصة نصوص الاتفاقيات الدولية عند غموضها مشكلا كبيرا، فقد تعددت وتختلف تفسيرات النص الواحد من دولة لأخرى، ما يعقد عملية تطبيق الاتفاقيات بين الدول الموقعة على نفس الاتفاقية هذا ما قد يؤدي إلى نشوء نوع من التنازع بين مختلف التفسيرات وأيها يجب تطبيقه وهذا يتناقض مع الأهداف الأساسية لوضع الاتفاقيات الدولية، وأحسن حل لهذا المشكل هو توحيد تفسير نصوص الاتفاقيات الدولية، وهذا ما قد ينعكس إيجابا على قواعد قانون التجارة الدولية ويساعد على توحيدها باعتبار أن الاتفاقيات الدولية من مصادر هذا القانون.

ثانيا: توحيد قانون التجارة الدولية يخدم عقود التجارة الدولية:

يتميز قانون التجارة الدولية بتعدد مصادره واختلاف وتنوع قواعده واحكامه لذا أصبحت عملية تويده مطلبا عالميا للمتعاملين بالتجارة الدولية، وتحقيق ذلك يعتبر مستعصيا بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية والمدارس القانونية، ورغم كل ما بذل من جهود دولية من خلال وضع اتفاقيات دولية لتنظيم عقود التجارة الدولية إلا أن ذلك يبقى غير كافي بسبب قلة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية²، لذلك ورد في ديباجة أهم اتفاقية تخص التجارة الدولية وهي اتفاقية فيينا 1980 الخاصة بالبيع الدولي للبضائع «إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تضع نصب أعينها الأهداف العامة للقارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإذ تعتبر أن تنمية التجارة الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة عنصر هام في تعزيز العلاقات الودية بين الدول، وإذ تري أن اعتماد قواعد موحدة تنظم عقود البيع الدولي للبضائع وتأخذ في الاعتبار مختلف النظم

¹ طالب حسن موسى، قانون التجارة الدولية، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص86.

² موسى خليل ميري، توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص163.

الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، من شأنه أن يسهم في إزالة الحواجز القانونية في مجال التجارة الدولية وأن يعزز تنمية التجارة الدولية...»¹.

إذن وحسب ما ورد في ديباجة الاتفاقية أعلاه فإن توحيد قواعد قانون التجارة الدولية أصبح أولوية لا بد منها لضمان سير وتطور التجارة الدولية دون أي عوائق أو عراقيل قد يكون سببها اختلاف الأنظمة القانونية للمتعاملين بالتجارة الدولية.

المبحث الثاني: تقييم فعالية أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية:

قبل تقييم مختلف الأساليب السابقة ومدي فعاليتها في تحقيق توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، نشير أن هناك الكثير من العوامل التي تعمل على إعاقة عملية توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، وبالمقابل يوجد عوامل أخرى تساعد وبشكل كبير في عملية التوحيد وتعتبر محفزاً قوياً للاستمرار في هذه العملية.

المطلب الأول: معوقات ومحفزات توحيد قانون التجارة الدولية:

تواجه عملية توحيد قانون التجارة الدولية مجموعة من العوامل منها ما يساعد ويحفز على تحقيق التوحيد ومنها ما يعرقله.

أولاً: معوقات توحيد قانون التجارة الدولية:

هناك الكثير من العوامل التي تعيق وتعرقل عملية توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، والتي يمكن تقاديتها لو رغب المجتمع الدولي في ذلك ونذكر منها:

1/ النعرة الوطنية التي تدفع الدول إلى التشبث بأنظمتها القانونية مع تفاوت الدول في النمو الاقتصادي الذي يعمق الهوة بين مصالحها وآمالها².

2/ الاتفاقيات المتعددة التي تعالج موضوعاً واحداً أو نفس الموضوع وهذا يؤدي إلى انقسام الدول وتشبثها عند اختيار المصادقة على إحدى الاتفاقيات، فلو وضعت اتفاقية دولية واحدة فقط لموضوع ما، لوجدت الدول نفسها مجبرة على المصادقة على نفس الاتفاقية وبالتالي توحيد تعامل كل الدول بنفس الاتفاقية.

¹ اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع 1980.

² محسن شفيق، المرجع السابق، ص12.

3/ مشكل غياب هيئات دولية متخصصة ومحددة المهام تعمل على توحيد تفسير نصوص الاتفاقيات الدولية وبعده لغات عند إبرامها مباشرة، ففي أغلب الأحيان لا يلجأ إلى التفسير إلا بعد نشوء خلاف أو نزاع بسبب غموض أحد نصوص الاتفاقيات.

ثانياً: محفزات توحيد قانون التجارة الدولية:

هناك بعض العوامل التي تعتبر حلاً لصعوبة عملية توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، فالعناصر والعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والتشريعية تساعد في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية وتعتبر محفزاً هاماً لمواصلة ذلك، وتتمثل في¹:

1/ من الناحية الجغرافية فمجرد الجوار يكون سبباً للتوحيد كما هو الشأن في الدول الإسكندنافية².

2/ المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية مثلاً.

3/ وضع الاتفاقيات الدولية حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

4/ إدراج الاتفاقيات الدولية في متن القوانين الوطنية.

5/ إجراء تعديلات على التشريعات الوطنية لجعلها تتماشى مع قواعد التجارة الدولية.

6/ الابتعاد عن الاتفاقيات المتعددة التي تعالج موضوعاً واحداً (نفس الموضوع).

المطلب الثاني: تقييم مختلف أساليب توحيد قانون التجارة الدولية:

تعددت أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن فعاليتها الحقيقية في عملية التوحيد هل كلها تلبي ذلك أم بعضها فقط؟ لذا سنحاول تقييم مختلف أساليب التوحيد.

أولاً: تقييم التوحيد بالاعتماد على الأسلوب ذو الطابع الحكومي:

لمعرفة مدى فعالية الأساليب ذات الطابع الحكومي في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية

سنحاول تقييمها كما يلي:

¹ طالب حسن موسي، المرجع السابق، ص 86.

² الاتحاد الإسكندنافي يتكون من السويد، الدنمارك، إيسلندا، فنلندا، النرويج؛ علماً أن القانون السويدي والفنلندي يعتمدان أسلوب القانون الأوروبي بينما القانون النرويجي والدنماركي يعتمدان أسلوب القانون الإنجليزي.

1 - تقييم اسلوب إبرام الاتفاقيات الدولية:

مما يعاب عليه في هذا الأسلوب لتوحيد قواعد التجارة الدولية أن إعداد الاتفاقيات الدولية يستغرق مدة طويلة، ولا تكون الاتفاقية الدولية نافذة إلا بعد التصديق عليها¹، وعملية التصديق أيضا تحتاج الوقت ففي أغلب الأحيان تبرم الاتفاقية ولا يصادق عليها إلا بعد مدة طويلة ولا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنوات، وهذا ما لا يتناسب مع السرعة التي تتطلبها مختلف المعاملات التجارية الدولية بالإضافة للتطورات والأحداث التي قد تطرأ بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

لتحقق الاتفاقية الدولية توحيد قواعد التجارة الدولية على الوجه الأمثل يجب ان توضع في حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن وأن يتم إدراجها في القوانين والتشريعات الوطنية مع محاولة القضاء على الاتفاقيات المتعددة التي تعالج موضوعا واحدا، والاستعانة بأحكام الفقه والقضاء الدولي التي لعبت دورا أساسيا في إعداد تلك الاتفاقية عند الحاجة لتفسير نص من نصوصها².

الاتفاقيات الدولية لا تتمتع بالمرونة فهي لا تمنح للدول سوى خيارين، إما القبول أو الرفض دون تجزئة³، وهذا ما لا يتناسب مع المرونة التي تحتاجها وتقتضيها مختلف المعاملات التجارية الدولية . رغم هذه كل هذه العيوب إلا أننا نجد ان إبرام الاتفاقيات الدولية يعد من أنجع الأساليب وأحسنها لتوحيد قانون التجارة الدولية، نظرا لما تتوفر عليه من صفة حكومية عند التعامل بها، وكذلك لامتعتها بالإلزام الذي يجعلها في كثير من الأحيان جزءا من القانون الوطني متى صادقت عليها الدولة ودخلت حيز التنفيذ ما يعزز عملية توحيد قانون التجارة الدولية، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب لما يحتاجه من وقت طويل وجهد كبير لإبرام اتفاقية واحدة والمصادقة عليها ودخولها حيز التنفيذ، كما أنه من المستحيل ومن الصعب أن تمس أو تغطي الاتفاقيات جميع مواضيع التجارة الدولية.

¹ أحمد السعيد الزقرد مصر، أصول قانون التجارة الدولية البيع الدولي للبضائع، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ص60.

² عدنان بن صالح العمر، حسني صالح عمارين، المرجع السابق، ص33.

³ أحمد السعيد الزقرد، المرجع السابق، ص57.

2 - تقييم جهود لجنة القانون التجاري الدولي ومبادئ (Unidroit) في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية:

الصبغة الحكومية التي تتمتع بها لجنة القانون التجاري الدولي تساعد كثيرا في تحقيق عملية التوحيد، ولكن يجب مضاعفة الجهود أكثر فلا تكفي بعض الاتفاقيات وبعض القوانين النموذجية للإمام بكل ما يخص التجارة الدولية مع كثرة عقودها وتنوعها.

أما المبادئ التي وضعها معهد روما فهي تهدف إلى وضع مجموعة متوازنة من القواعد المعدة للتطبيق في جميع أنحاء العالم، لتوفير منظومة قواعد معدة لتلبية احتياجات المعاملات التجارية الدولية تتضمن ما يمكن اعتباره أفضل الحلول وإن لم يكن أستاذ الرأي على تبنيها بعد بوجه عام¹.

ونرى أن مع مرور الوقت سيتقبل العالم أكثر هذه المبادئ بسبب القضايا والمنازعات الناشئة عن العقود التجارية الدولية والمتزايدة يوما بعد يوم، والتي تحتاج لمثل هذه المبادئ التي يشرف عليها أحسن الخبراء والأساتذة والفقهاء والتي يتم تحيينها من فترة لأخرى لتناسب كل المعاملات التجارية الدولية، لذا لا بد من التعريف بهذه المبادئ لكل المتعاملين بالتجارة الدولية لتلقى الإقبال المناسب عليها مع ضرورة تبنيها من قبل التشريعات الوطنية؛ لذا تبقى مساهمتها في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية مرتبطة أساسا بمدى انتشارها.

ثانيا - تقييم التوحيد بالاعتماد على الأسلوب ذو الطابع غير الحكومي:

لمعرفة مدى نجاعة هذا الأسلوب في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية سنحاول تقييمه كما يلي:

1 - تقييم أسلوب التوحيد عن طريق عمل المنظمات الدولية:

إن الأعمال التي تقوم بها مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية تساهم بشكل فعال في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، وهذا ما حدث مع ما قدمته غرفة التجارة الدولية من أعمال منذ تأسيسها إلا أن هذه الأعمال لم تغطي كل جوانب ومسائل التجارة الدولية، إلا أن طبيعة ما يصدر عن العديد من المنظمات الدولية من قرارات وعدم تمتع أغلبها بصفة الإلزام لصدورها عادة في طابع التوصية قد يعني

¹ أمية علوان وآخرون، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المبادئ المتعلقة بالعقود التجارية الدولية النسخة الفرنسية عام 2011، الترجمة العربية عام 2013، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص أ.

عدم أهميتها إضافة لما يصدر عنها من قوانين نموذجية تتمتع الدولة بسلطة التحفظ أو تعديل بعض نصوصها فضلاً عن اختلاف وجهات النظر بين الدول وما يمثله لانهيار لفكرة التوحيد الدولي¹. وهذه المنظمات لا يمكنها ان توحّد بمفردها كل قواعد قانون التجارة الدولية لذا يجب أن تتعاون وتتحد فيما بينها وتنسق أعمالها مع مختلف الهيئات الحكومية لتضفي على أعمالها صبغة حكومية، كإنشائها لجان أو مؤسسات مشتركة مثلاً تختص بتوحيد كل قواعد قانون التجارة الدولية بطريقة ممنهجة ومدروسة مع الاستعانة بالخبراء والمختصين من أساتذة قانون وفقهاء.

2 - تقييم أسلوب التوحيد عن طريق العقود النموذجية والشروط العامة :

رغم ما وفّره العقود النموذجية من سرعة وسهولة في إتمام التعاقد، ومساهمتها الفعالة في توحيد العقود التجارية الدولية، والذي انعكس إيجاباً على توحيد قواعد قانون التجارة الدولية إلا أنه يعاب على العقود النموذجية ان إعدادها أحياناً يكون بأسلوب لا يخدم مصالح كل الأطراف المتعاملة بها، فقد يشوبها أحياناً نوع من الإذعان خاصة إذا حررت من قبل الطرف القوي في العلاقة التعاقدية، أو تم إبرامها دون أن يطلع عليها أحد المتعاقدين، كما أن للمتعاقدين الحرية في عدم التعاقد بها، ضف إلى ذلك ان هذه العقود لم تمس كل مجالات التجارة الدولية. بالإضافة إلى أن المصطلحات السائدة في العقود النموذجية متنوعة وتختلف في النظام الانجلوسكسوني عنها في أنظمة القانون اللاتيني وعلى سبيل المثال مصطلح الخطأ الجسيم (faute lourde) الذي يعرفه القانون اللاتيني ولا يعرفه القانون الأنجلوسكسوني ، وهذا الاختلاف في المصطلحات ينعكس سلباً على توحيد قواعد المبادلات التجارية الدولية²، ما أن الشروط العامة لا تخدم أحياناً مصالح كل أطراف العلاقة التجارية الدولية وقد تكون ضارة لأحد الأطراف وليس لهم الحق في تغييرها بعد الاتفاق عليها وهي غير ملزمة إذ يمكن التعاقد بدونها.

3 - تقييم أسلوب التوحيد عن طريق توحيد تفسير النصوص:

إن توحيد تفسير النصوص يسهل سير المعاملات التجارية الدولية دون أي عراقيل فهو مثلاً يسهل عملية تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية بين الدول الموقعة عليها، ولا يقتصر الأمر على

¹ محمد أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص33.

² أحمد السعيد الزقرد، المرجع السابق، ص60-61.

الاتفاقيات التجارية الدولية، فقد تمكنت غرفة التجارة الدولية من توحيد تفسيرها لمجموعات من مصطلحات التجارة الدولية ومراجعتها من حين لآخر وهذا انعكس إيجاباً على توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، إلا أن عدم وجود هيئات أو مؤسسات دولية تهتم بتوحيد تفسير كل النصوص المتعلقة بالتجارة الدولية خاصة النصوص الواردة في مختلف الاتفاقيات التجارية الدولية عند صدورها وبمختلف اللغات يبقى عائقاً قائماً أمام توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بهذا الأسلوب.

4 - تقييم أسلوب التوحيد عن طريق جمع العادات والأعراف التجارية:

يساهم هذا الأسلوب بشكل فعال في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، وخير دليل على ذلك ما حدث عند ما قامت غرفة التجارة الدولية بتوحيد قواعد وأعراف الاعتماد المستندي والنجاح الذي لاقاه من خلال تبنيه من قبل كل التشريعات والأنظمة القانونية المختلفة، ولكن يبقى مشكل غياب منظمات أو هيئات متخصصة في جمع أحسن العادات والأعراف التجارية التي تخدم كل مصالح التجارة الدولية عائقاً كبيراً أمام توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بهذا الأسلوب.

الخاتمة

تقدم عملية توحيد قواعد قانون التجارة الدولية فائدة كبيرة للتجارة الدولية بكل عقودها، ولكل المتعاملين بها لانهم بأمر الحاجة لقواعد موحدة يمكنهم تطبيقها على كل معاملاتهم التجارية الدولية في كل مكان، بقدر كبير من الثقة والأمان لذا لا بد أن تتضافر كل الجهود الدولية لتحقيق هذا التوحيد، وتبديد هذه الجهود بين أساليب مختلفة ومتعددة لا يخدم كثيراً توحيد قواعد قانون التجارة الدولية.

ومن خلال هذه الدراسة وجدنا أن أساليب توحيد القانون لا تتمتع كلها بفعالية حقيقية تجعلها تحقق التوحيد المنشود لقواعد قانون التجارة الدولية، لذا فإن الإقبال والاستمرار على كل الأساليب يعتبر مضيعة للوقت والجهد وما يؤكد ذلك هذه النتائج التي توصلنا إليها:

- ✓ تختلف أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية بين أساليب حكومية وأخرى غير حكومية.
- ✓ لا تعتبر كل أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية فعالة في عملية التوحيد.
- ✓ نظرياً تساهم الاتفاقيات في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، لكن من الناحية العملية صعوبة إبرام الاتفاقيات الدولية وقلة التصديق عليها من قبل الدول والمدة الطويلة اللازمة لدخولها حيز التنفيذ لا يحقق ذلك.

✓ بعض أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية غير الحكومية أثبتت فعاليتها بجدارة مثلما حدث مع اعمال غرفة التجارة الدولية من خلال توحيد قواعد وأعراف الاعتماد المستندي وما لاقاه من نجاح بعد أخذ كل التشريعات القانونية به.

✓ غياب هيئات دولية متخصصة في توحيد تفسير النصوص بمجرد صدورها، وأخرى تختص بجمع مختلف العادات والأعراف التجارية يبقى عائقا قائما أمام توحيد قواعد قانون التجارة الدولية.

✓ تبقى الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية كلجنة القانون التجاري الدولي ومعهد روما، وكذلك غير الحكومية كغرفة التجارة الدولية لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية؛ جهودا ضائعة فهذه المنظمات الثلاث تملك من المؤهلات والخبرة ما يهلها لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية بشرط ان تنسق أعمالها فيما بينها لتتمكن من الإحاطة بكل جوانب التجارة الدولية وما ينجر عنها خاصة مع التطور المستمر الذي تمر به. وفي نهاية ورقتنا البحثية هذه فإننا نشير إلى جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في إثراء هذا الموضوع:

- ضرورة توحيد الجهود الدولية والعمل على صعيد واحد من خلال التنسيق بين مختلف المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة الدولية كغرفة التجارة الدولية والمعهد الدولي للقانون الخاص لتحقيق التوحيد المنشود لقانون التجارة الدولية.

- ضرورة عقد الندوات والايام الدراسية للفت الانتباه لأكثر اساليب توحيد قانون التجارة الدولية فعالية لتبنيه وعدم تضییع الجهود والوقت في اساليب اخرى غير فعالة.

- استغلال التطور التكنولوجي والاعلام الآلي للتمكن من جمع العادات والأعراف التجارية المنتشرة عبر العام والتعرف على مختلف العقود النموذجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التوحيد المنشود لقانون التجارة الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع 1980.

ثانياً: الكتب

- حبيب ثروت، دراسات في قانون التجارة الدولية مع الاهتمام بالبيوع الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
 - محسن شفيق، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
 - احمد السعيد الزقرد، أصول قانون التجارة الدولية البيع الدولي للبضائع، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007.
 - محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
 - محمد نصر محمد، الوافي في عقود التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
 - مجموعة من الأساتذة العرب، شرح مبادئ اليندروا لعقود التجارة الدولية 2010، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، 2017.
 - سهيل الفتلاوي، منظمة التجارة العامة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
 - عدنان بن صالح العمر، حسين صالح عمارين، الأصول القانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
 - محمد أحمد إبراهيم محمود، دور قضاء التحكيم التجاري الدولي في خلق قواعد قانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
 - طالب حسن، قانون التجارة الدولية، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
 - أمية علوان، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المبادئ المتعلقة بالعقود التجارية الدولية النسخة الفرنسية عام 2011 الترجمة العربية عام 2013، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.
- 12/Jawad kerdoud, le commerce international cas du Maroc, société d'édition et de diffusion al madariss, Casablanca, Maroc).

ثالثا: المقالات العلمية

- موسى خليل متري، توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

رابعا: الوثائق

- زبيدة عبد الهادي، القواعد المادية لمنازعات عقود قانون التجارة الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية، جامعة الأمير سلطان الاهلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016..